الميثاق المغاربي

1- مقدمة الميثاق المغاربي

الشعب المغاربي هو شعب واحد تفصل بينه حدود سياسية مصطنعة لا تمت إلى الواقع المجتمعي أو التاريخي أو الثقافي أو الجغرافي بصلة. والميثاق المغاربي هو العقد الذي يتوافق عليه المغاربيون من أجل تجاوز هذه الحدود والعيش في بلاد واحدة لشعب مغاربي واحد وموحد، تكون بلاد حرية وعدالة وكرامة. تضمن لكل أفراد الشعب المغاربي المساواة أمام القانون وحرية إختيار من يدير شؤونه ومحاسبته، والمساواة في فرص الصعود الإجتماعي وفرص تكوين الثروة، دون تمييز على أساس عرق أو دين أو لغة أو مستوى إجتماعي أو إقتصادي.
إن الوحدة المغاربية هي حتمية إجتماعية وتاريخية وثقافية وجيو إستراتيجية، وإن عالم اليوم والغد لن يعترف إلا بالدول العظمى ذات الثقل الديمغرافي والإقتصادي، وإن الدول الضعيفة والمشتتة لن يكون لأبنائها مستقبل ينعمون فيه بالحرية والكرامة. لذلك، فإن "بلاد المغرب الكبير" الفدرالية الموحدة، هي توجه حتمي للأقطار المغاربية الخمسة.

2- الهوية المغاربية

الهوية المغاربية هي الهوية المميزة للشعب المغاربي، صنعها تاريخ مشترك، وجغرافيا متصلة، ودين واحد، وعادات وتقاليد وثقافة متماثلة، وهي هوية تحتوي لسانين : اللسان العربي واللسان الأمازيغي.

- **التاريخ المغاربي المشترك**

تاريخنا طويل ومليء بالأحداث والممالك والغزوات، لكن ما يهمنا هنا فقط الأحداث الكبرى التي صنعت هوية المغرب الكبير.. تركت فيه آثارا حضارية وهووية راسخة.
-اختصر في 9 نقاط، الهجرات والحضارات التي صنعت هوية المغرب الكبير عبر التاريخ. ثم 4 أفكار عن - من نحن تاريخيا؟-
-الهوية التاريخية للمغرب الكبير، كما لكل الأمم، هي تاريخ الهجرات الشعبية والبرجوازية، والإمبراطوريات والحظارات التي حكمت أرضه.
توضيح :
الهجرات الشعبية : هي الهجرات التي قام بها عدد كبير من الناس، واستوطنوا الأرض وإختلطو بساكنيها وأصبحوا جزأ منهم
الهجرات البرجوازية : هي الهجرات النخبوية التي تتكون من حكام/أمراء، وقادة جيش ومهنيين وتجار، تأتي مع الفاتحين/الغازين/الحاكمين، ولا تختلط بالسكان المحليين إختلاطا كبيرا، بل تكون منفصلة عنهم في مدن خاصة بهم. اختلاطها فقط يكون بالبرجوازية المحلية.
****
-1الهجرة الشعبية الأولى للشعوب التي داهمتها الصحراء الكبرى، حوالي 5 آلاف عام قبل الميلاد. هذه الشعوب التي انحازت إلى شمال إفريقيا واختلطت بالمحليين، أطلق عليهم جميعا إسم " اللوبيون"
-2هجرة الفينيقيين إلى قرطاج، حوالي 800 قبل الميلاد، - هجرة برجوازية - حيث سكن الوافدون غالبا، المدن التي أحدثوها، حكموا 600 عام. وفي أقصى امتداداتهم، سيطرو على كامل الساحل الشمالي للمغرب الكبير وجنوب إسبانيا وصقلية وسردانيا.

-3الرومان، حوالي 200 قبل الميلاد، كما القرطاجيون كانت هجراتهم برجوازية، واستوطنوا المدن التي أحدثوها. في أقصى امتدادهم، حكموا كامل الساحل الشمالي للمغرب الكبير، حكمهم إمتد حوالي 500 عام.
ملاحظة : - بين قرطاج وروما، حصل أول توحيد، بحكم محلي، لجزء كبير من المغرب الكبير، نوميديا.
-4الوندال، حوالي 450 م - هجرة شعبية كبرى- كانت إمتدادا لهجرات الجرمان البرابرة داخل أراضي الإمبراطورية الرومانية الغربية. استوطنوا في أغلب الساحل الشمالي للمغرب الكبير، حكموا لمدة 100 عام، وبقوا هنا حتى بعد زوال ملكهم، وإختلطوا بالسكان المحليين.
-5العرب المسلمون، حوالي 650 م، هجرات برجوازية في البداية، استوطنوا المدن الكبرى، والمدن التي أحدثوها. إختلطوا بالسكان المحليين سريعا وسيطروا معا على بلاد الغوط (الاندلس)، واستوطنوا فيها، معا، أكثر من 700 عام.
-6الهجرات الكبرى لعرب بني هلال وبني سليم، حوالي 1000 م، الذين استوطنوا أغلب مدن المغرب الكبير.
-7الهجرات الكبرى من الاندلس، بداية من حوالي 1100 م إلى حوالي 1500 م، حملت معها،سكان الاندلس المسلمين، إلى بلاد المغرب الكبير.
ملاحظة - :الأغالبة ثم المرابطون ثم الموحدون - بين 800 م و 1200 م - : ممالك محلية قامت بتوحيد أغلب بلاد المغرب الكبير تحت حكم محلي مرة أخرى.
-8الأتراك العثمانيين، حوالي 1500 م - هجرات برجوازية هدفها حكم وتسيير البلاد - حكموا أغلب بلاد المغرب الكبير حوالي 300 عام.
-9الفرنسيون والإيطاليون حوالي 1800 م/1900 م -هجرات برجوازية وافدة هدفها حكم وتسير البلاد - وقد تم طردهم بعد ذلك، حيث أنهم لم يندمجوا بالسكان المحليين.
****
يبدو بشكل واضح:
-1أن مصير بلاد المغرب الكبير، كان دائما مصيرا مشتركا عبر كل مراحل التاريخ، منذ بداية التاريخ.
-2أن الهوية المغاربية ثرية جدا بالحركات الشعبية والحظارية تاريخيا.
-3أن الهجرات الشعبية، عبر التاريخ، كانت تتوزع على كل بلاد المغرب الكبير، حيث لم يأتي شعب أو قبيلة واستوطنت مكانا محددا وفرضت هويتها في منطقة محددة فقط، مثل ما حدث في أوروبا، حيث أن الأنغلو-سكسونيين استوطنوا بريطانيا دون غيرها، والفرنكيين استوطنوا فرنسا دون غيرها، والغوط الغربيين استوطنوا إسبانيا وشمال إيطاليا، وهكذا.. هذا لم يحدث عندنا، كان تاريخنا دائما نفس التاريخ تقريبا.
-4أن هويتنا - من منظور تاريخي -هي هوية واحدة/مشتركة وثرية جدا نسجتها شعوب قادمة من الجنوب، من الشرق ومن الشمال، اختلطت بمن سبقهم على هذه الأرض، ونحتت هوية تميزنا جميعا.

• مركزية الدين الإسلامي في الهوية المغاربية

يمثل الدين الإسلامي عاملا مهما من عوامل تشكل هوية المغرب الكبير. بل يمكن أن نقول أن الإسلام هو أهم مُشَكِّلٍ/ناحت لهويتنا المغاربية.
وقد كان إنتشار الإسلام سهلا سلسا، تبناه ساكنو المغرب الكبير سريعا، وتوحدوا مع العرب وذهبوا للقتال والفتح معا بإسم الإسلام.
وبقي الإسلام لمدة 1500 عام، إلى يومنا هذا، أهم فاعل في وعي الشعب المغاربي وأهم عنصر في الجواب عن سؤال [من نحن؟]

• لمسألة اللغوية في المغرب الكبير

المسألة اللغوية لم تكن مطروحة تاريخيا في المغرب الكبير، حيث أن أبناء المغرب الكبير تبنى أغلبهم اللغة العربية، ولم يكن هناك أي اشكال مع الذين اختاروا الحفاظ على البقاء ناطقين بالأمازيغية.
**المسألة أصبحت اشكالا، عندما أصبحت الوثائق الرسمية أمرا مهما، وعندما أصبح التعليم إجباريا.
وهنا يصبح طبيعيا أن تطرح مسألة لغة التعليم والوثائق الرسمية.
كان هناك اشكال طبيعي وهو ماهي لغة التعليم؟ خاصة وأن اللغات الأمازيغية هي لغات شفوية، ليس لها أثر مكتوب.
أحس كثير من الناطقين بالأمازيغية بنوع من الظلم بسبب فرض العربية على ابنائهم لغة تعليم.
***وهنا تدخلت فرنسا وأنشأت الأكاديمية البربرية في باريس سنة 1966, وحاولت تحويل المسألة من اشكال لغوي حول لغة التعليم إلى اشكاليات عرقية عنصرية، لا علاقة لها بالمسألة الحقيقية المتعلقة باللغة.

وعوض الحديث عن الناطقين بالأمازيغية، أصبح الحديث عن أمازيغ/بربر مقابل العرب .وهذا تحويل خبيث للمفاهيم، لا علاقة له بالواقع. فالجميع يعلم أن هذه الثنائية غير موجودة، وجميع سكان المغرب الكبير مختلطون)لوبيون/بربر/أمازيغ مع فينيقيين مع رومان مع فندال مع عرب مع أندلسيين/موريسكيين مع اتراك) وهذا الخليط هو الذي شكل الإنسان المغاربي .
وأن المسألة اللغوية ليست مسألة عرقية، وأن توجيهها لتصبح مسألة عرقية، هو عمل فرنسي خبيث.
هذا التدخل والتوجيه الفرنسي، لا يمنع وجود المسألة اللغوية، التي يجب أن نجيب عليها ونجد لها حلولا حقيقية تخرجها من أيدي الخبيث الفرنسي وأتباعه.
****يجب الاخذ بعين الإعتبار في الحلول التي نطرحها:
-أن التعليم -خاصة في المرحلة الإبتدائية- يجب أن يكون باللغة التي يتحدث بها الطفل، وليس بلغة أخرى، فالهدف أن يفهم العلوم، وليس أن يمضي وقته في فهم لغة أخرى.
-أن الأمازيغية هي عدة لغات / لهجات يمكن لبعضها فهم البعض الآخر، ولكن اغلبهم لا يفهمون بعضهم البعض. خاصة المتباعدون جغرافيا.
-أن الأمازيغية هي لغات شفوية وليس لها آثار مكتوبة، وليس لها قاموس.
-أن عدد الناطقين بالأمازيغية يختلف حسب المصادر. فهو حوالي 500 ألف في ليبيا، ويتراوح، في الجزائر، بين 4 ملايين حسب مصادر الدولة و 8 ملايين حسب الأكاديمية البربرية في باريس، ويتراوح في المغرب بين 9 ملايين حسب مصادر الدولة، و 15 مليون حسب الأكاديمية البربرية. وبالتالي فإن العدد الحقيقي للناطقين بالأمازيغية في المغرب الكبير يتراوح بين 14 مليون و 24 مليون مواطن مغاربي. ناطقين باللغات الأمازيغية النفوسية، والغدامسية، و القبايلية، والشاوية، والمزابية، والشناوية، والريفية والشلحية والطوارقية، إضافة إلى بعض اللهجات المحلية الأخرى.
-أن هناك أعمال متفرقة بين باريس والمغرب والجزائر على معيرة اللغة/اللغات الأمازيغية، لكي تصبح لغة واحدة مكتوبة ولها قاموس موحد، ولكن هذه الأعمال لازالت ناقصة ويغلب على بعضها الطابع الاديولوجي والعنصري (خاصة تلك المدعومة من فرنسا) أكثر منها بحث حقيقي عن لغة معيارية أمازيغية.
-أن الأمازيغية جزء أصيل من تراث وثقافة المغرب الكبير يجب الحفاظ عليه ودعمه وتطويره داخل المغرب الكبير، وليس من قوى خارجية لها أهداف أخرى.
-أن اللغة العربية هي اللغة التي يستعملها ما بين 75% و 85% من مواطني المغرب الكبير بشكل طبيعي.
*****إعتبارا لكل ما سبق، اقترح في مسألة اللغة، أن يكون للمغرب الكبير:
-1اللغة الرسمية هي اللغة العربية، مع الإعتراف بالأمازيغية، ويكون هذا الإعتراف عبر:
السماح للبلديات/المحليات بإضافة اللغة الأمازيغية(المحلية في تلك البلدية أو المعيارية إن تم الإتفاق عليها) في كل الوثائق الرسمية إضافة إلى اللغة العربية. في كل البلديات التي تطالب بذلك.
-2إنشاء أكاديمية مغاربية للغة الأمازيغية ، ودعمها بكل تمويل وتدريب ممكن، لإنشاء قاموس أو قواميس أمازيغية من أجل أن تصبح في مرحلة أولى لغة كتابة وادب، ثم يكون الهدف أن تصبح لغة علوم، بحيث يمكن تدريس العلوم بالأمازيغية ، وسحب موضوع الأمازيغية تماما من يد فرنسا، ووضعه في يد أهلها، المغاربيون الناطقون بالأمازيغية.
-3إنشاء أكاديمية مغاربية للغة العربية، يكون هدفها أن تصبح العربية لغة بحث علمي وليس فقط لغة تعليم للعلوم الموجودة، والتعاون مع الأكاديميات العربية في المشرق، لتحافظ العربية على تحديث دائم مع العلوم الحديثة.
-4التعليم : الهدف هو نشر المعرفة والعلم وتنشئة أجيال تجيد التعامل مع الرياضيات والفيزياء والعلوم الحديثة، وليس أن تفرض عليهم لغة بالقوة، يكون هذا من خلال:
-'4إلغاء تعليم اللغة الفرنسية في المرحلة الإبتدائية و:
أ - تعليم كل المناهج باللغة العربية في أغلب البلاد.
ب -السماح للبلديات / المحليات بإفتتاح مدارس وتعليم كل المناهج باللغة الأمازيغية (المحلية أو المعيارية)، تحت إشراف الأكاديمية المغاربية للغة الأمازيغية.
ج- أن تمول الدولة كل المدارس مهما كانت لغة التعليم، وأن توفر المباني والكوادر التعليمية لكل المدارس. والبلديات هي التي تحدد لغة التعليم، مع الحفاظ على نفس المنهج الدراسي.
-"4في المرحلة الوسطى/الإعدادية والثانوية من التعليم، يتم إلغاء اللغة الفرنسية من تعليم العلوم، وتدريسها فقط كلغة حية مثلها مثل الإنجليزية والإسبانية والإيطالية والصينية والألمانية.
-'"4تدريس العلوم، في المرحلة الوسطى/الإعدادية والثانوية من التعليم، يكون باللغة العربية، مع السماح للبلديات بإفتتاح معاهد لتدريس كل العلوم بالأمازيغية لكل من يرغب في ذلك. مع الحفاظ على نفس المنهج.
-""4تدريس العلوم والبحث العلمي في التعليم العالي يكون بالعربية والإنجليزية. مع إدخال الأمازيغية عندما يصبح ذلك ممكنا.

- **الأكاديمية المغاربية للغة العربية**

الأكاديمية المغاربية للغة العربية هي عنصر مهم من عناصر ترسيخ الهوية المغاربية
تعتبر اللغة العربية إحدى اكثر 6 لغات إنتشارا في العالم من حيث المساحة ومن حيث الناطقين بها.
وهي عنصر مهم من عناصر الهوية المغاربية، حيث أنها اللغة الطبيعية لما بين 75 مليون و 86 مليون مغاربي.
حيث أننا نعتبر أن الهوية المغاربية هي ما صنعه التاريخ المشترك للمغاربيين، والجغرافيا المتصلة، والدين الواحد، والعادات والتقاليد المتماثلة، إضافة إلى لسانين، اللسان العربي واللسان الأمازيغي.
بالنسبة للغة العربية، فإننا نقترح إنشاء الأكاديمية المغاربية للغة العربية، تكون اهدافها:
-أن تكون اللغة العربية لغة تعليم العلوم في كامل المستويات الدراسية.
-أن تمول ترجمة كثيفة ومتواصلة للكتب والمراجع والأبحاث العلمية الحديثة إلى اللغة العربية، بما يمكن العربية من أن تصبح لغة بحث علمي جامعي، إضافة إلى اللغة الإنجليزية.
-أن يتم التعاون مع دول الشرق العربية، للمحافظة على تحديث دائم وموحد للمصطلحات العلمية باللغة العربية.

- **الأكاديمية المغاربية للغة الأمازيغية**

قائمة الاهداف بشكل عام الأكاديمية المغاربية للغة الأمازيغية
الأهداف :
-إعداد اللغة الأمازيغية قصد إدماجها في النظام التربوي، وفي وسائل الإعلام والحياة العامة.
-معيرة اللغة الأمازيغية.
-تقعيد و تطوير كتابة اللغة الأمازيغية بالحرف تيفيناغ .
-إنجاز معجم أساسي للغة الأمازيغية.
-وضع المصطلحات المتعلقة بالمفردات المتخصصة الحديثة.
-تشجيع الإنتاج الأدبي والفني والدرامي , دعم كل من يرغب في التأليف و الكتابة باللغة الأمازيغية مجانا تتولى الأكاديمية دعمه في التأليف و المساعدة في الإخراج و النشر.
-جمع وتوثيق التراث الثقافي، الأدبي والفني، والمحافظة عليه.
-إنشاء علاقات تعاون مع المنظمات والمؤسسات والجمعيات ذات الطابع الثقافي والعلمي التي تعمل في المجالات المماثلة.
-تعزيز مكانة اللغة والثقافة الامازيغيتين في الفضاءات الإعلامية.
-المساهمة في نشر اللغة الأمازيغية عن طريق الترجمة من و إلى الأمازيغية.
-إعداد المناهج الدراسية و الكتب العلمية باللغة الأمازيغية.
-إنشاء مجلات و جرائد و مواقع إلكترونية باللغة الأمازيغية.
-العمل على استرجاع المفردات و التراكيب الضائعة.

3- النظام السياسي والإداري:

المغرب الكبير يعتمد نظاما فيدراليا لإدارة البلاد، يتأسس على استقلالية هامة للأقاليم الخمسة في إدارة شؤونها (الامن الداخلي، الصناعة، الطاقة والمناجم، الخدمات، التجهيز، التعليم، الصحة، البيئة... وغيرها) مع حكومة فيدرالية منتخبة تدير الأمور المشتركة والإستراتيجية المغاربية (الأمن القومي، الدفاع، الخارجية، المياه، البحث العلمي، البنك المركزي، المالية.(

- **النظام السياسي لدولة المغرب الكبير الافتراضية:**

تقديم عام:
لقد حاولنا قبل البدء في إعداد تصور كامل لنظام حكم دولة المغرب الكبير الافتراضية إلى الإطلاع على تجارب الدول القريبة منا من ناحية تعقيداتها السياسية و تنوع تركيباتها السكانية و التي في نفس الوقت نجحت في إعتماد نموذج حكم متماسك و يضمن للجميع مساحة مريحة من إدارة شأنه الداخلي، لذلك قمنا بالعمل على دراسة النموذجين الأمريكي و الألماني، لإعتبارهما تجربتين ناجحتين في إندماج عدة أنظمة في شكل نضام واحد قوي و مستقر، و نتحدث هنا عن النظام الفدرالي المعتمد في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا الإتحادية.
و حقيقة بعد دراسة النظامين رأينا شبه تطابق كامل بين النظامين و هناك إختلاف وحيد و هو في الشخصية التي تدير الدولة، ففي النظام الأمريكي ينتخب الرئيس من قبل كبار الناخبين الذين هم منتخبون بدورهم من عامة الناخبين في كل اقاليم الولايات المتحدة الأمريكية، أما النظام الألماني فيعين المستشار أي رئيس الحكومة من قبل الحزب الفائز في الإنتخابات و تقع تزكية هذا الإختيار من البرلمان.

إذا و بإختصار فإن النظام الأمريكي هو نضام رئاسي فدرالي أما النظام الألماني فهو نضام برلماني فدرالي، كما أن هذا الأخير مستوحاً بشكل كبير من النظام الأمريكي، لذلك رأينا أن نعتمد النظام الأمريكي كنموذج نستأنس به في تقديم تصورنا للنظام السياسي الأصلح بدولتنا الافتراضية.

السلطات الثلاث

كأي نظام سياسي حديث يتكون النظام السياسي لدولة المغرب الكبير الافتراضية من ثلاث سلط و هي السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية و السلطة القضائية، و كما اعتدنا أن نسمع في كل نظام سياسي أنه من الضروري أن يكون هناك فصل تام بين هاته السلط الثلاث حتى تقوم كل واحدة بدورها كما يجب و حتى نضمن أن لا تدخل أي سلطة في عمل الأخرى، و خاصة ضمان الإستقلالية التامة للسلطة القضائية لأنها أساس العدل و العمران، فلن ينصلح حال أي أمة إن لم يكن فيها قضاء مستقل عن أصحاب المال و رجال السياسة، لذلك سوف نعمل على تكريس هذا المبدأ في مشروع دولتنا حتى نضمن فعلا دولة العدل و المساواة.

السلطة التشريعية

تتكون السلطة التشريعية في دولة المغرب الكبير الافتراضية من مجلسين منتخبين:

-1مجلس النواب الفدرالي:

أ -التركيبة المقترحة:

يتكون مجلس النواب الفدرالي من نواب عن كل الأقاليم المكونة للدولة المغاربية مع مراعاة التمثيلية السكانية في كل إقليم، أي أن الأقاليم الأكثر سكانا يكون لها أكثر تمثيلية في مجلس النواب، و نقترح أن يكون هناك نائبا عن كل 200 ألف ساكن، و بذالك تكون حصص الأقاليم من النواب كما يلي:

*إقليم ليبيا: حوالي 6 ملايين و 689 ألف نسمة، يكون عدد نوابها 33 نائبا.
*إقليم تونس: حوالي 11 مليون و 570 ألف نسمة، يكون عدد نوابها 53 نائبا.
*إقليم الجزائر: حوالي 42 مليون و 230 ألف نسمة، يكون عدد نوابها 211 نائبا.
*إقليم المملكة المغربية: حوالي 36 مليون نسمة، يكون عدد نوابها 180 نائبا.
*إقليم موريتانيا: حوالي 4 مليون و 400 ألف نسمة، يكون عدد نوابها 22 نائبا.

إذا العدد الجملي لمجلس النواب الفدرالي هو مجموع نواب الأقاليم أي 499 نائبا.

ينتخب نواب مجلس النواب الفدرالي لفترة نيابية واحدة تمتد على 6 سنوات و يقع تجديد نصف الأعضاء كل ثلاث سنوات

ب -الكتل البرلمانية:

يتكون مجلس النواب الفدرالي من ممثلي الأحزاب و من المستقلين الفائزين في الإنتخابات التشريعية، و كل نائب مطالب بالإلتحاق بكتلة برلمانيات تكون ممثلة له في المجلس كما يمكن للمستقلين تكوين كتل غير حزبية، و يختار أعضاء كل كتلة رئيسا لها و يكون لكل رئيس كتلة ألحق في تشكيل مكتب للكتلة متكون من مجموعة من الإداريين يتم اختيارهم من رئيس الكتلة من غير النواب لمساعدته على الإعداد الجيد لعمل كتلته.

ج- رئيس المجلس:

ينتخب النواب رئيسا للمجلس و نائبين له بشكل مباشر و بالأغلبية المطلقة،

يكون رئيس المجلس مكتب المجلس المكون من رؤساء الكتل و يكون عمل رئيس المجلس تنسيقيا بالأساس و ليس له أي سلطة على النواب أو رؤساء الكتل.

يمثل رئيس المجلس مجلس النواب الفدرالي في المناسبات الرسمية.

د- مهمة مجلس النواب الفدرالي:

يقوم أعضاء مجلس النواب أساسا بالمصادقة الأولية على مشاريع القوانين المقترحة من رؤساء الكتل أو من رئيس الدولة أو من مجلس الأقاليم، كما يقوم بالمصادقة على ميزانية الدولة و المصادقة على الإتفاقيات و المعاهدات الدولية، و إعلان الحرب و إرسال الجيوش خارج حدود الوطن المغاربي.

2-مجلس الأقاليم:

أ -التركيبة المقترحة:

يتكون مجلس الأقاليم من نواب عن كل الأقاليم المكونة للدولة المغاربية مع عدم مراعاة التمثيلية السكانية في كل إقليم، أي أن كل الأقاليم متساوية في عدد ممثليها، و نقترح أن يكون هناك 6 نواب عن كل إقليم، و بذلك يكون مجلس الأقاليم متكونا من 30 نائبا.

ينتخب نواب مجلس الأقاليم لفترة نيابية واحدة تمتد على 8 سنوات و يقع تجديد نصف الأعضاء كل 4 سنوات

ب -رئيس المجلس:

يرأس مجلس الأقاليم العضو الأكبر سنا، وينوبه العضوين الأصغر سنا، و يكون دوره تنسيقيا بالأساس في إدارة جلسات المجلس أو تحديد جداول العمل

ج - مهمة مجلس نواب الأقاليم:

يقوم أعضاء مجلس نواب الأقاليم بالمصادقة على مشاريع القوانين المصادق عليها من مجلس النواب الفدرالي، كما يقوم بالمصادقة على الأسماء المقترحة من رئيس الدولة للمناصب العليا في الدولة مثل الرتب المتقدمة في رئاسة الجيش و

المخابرات و الشرطة الفدرالية و محافظ البنك المركزي، كما يقوم بالمصادقة على وزيري الدفاع و الخارجية في الحكومة الفدرالية.

3-المصادقة على القوانين :

كل القوانين المقترحة من الحكومة الفدرالية أو من مجلس النواب الفدرالي أو من مجلس الأقاليم تمر وجوباً عبر مجلس النواب الفدرالي و في حال حصولها على الأغلبية المطلقة من الأصوات أي أكثر من 250 صوتا يتم تمريرها للتصويت عليها في مجلس الأقاليم و يتم إعتباره قانونا نافذا إذا تحصل على 25 صوتا فما فوق و لا يحتاج إلى ختم رئيس الدولة لإدراجه بالرائد الرسمي لدولة المغرب الكبير، أما إذا تحصل القانون على 16 صوتا فما أكثر فيقع عرضه على رئيس الدولة لختمه و له أن يقبله أو يرفضه أو إعادة طرحه على مجلس النواب الفدرالي لإعادة النظر فيه و تعديله

السلطة التنفيذية:

تتمثل السلطة التنفيذية في دولة المغرب الكبير أساسا من رئيس الدولة و نائبه و وزراء حكومته

1-**رئيس دولة المغرب الكبير:**

-يعتبر رئيس دولة المغرب الكبير الجهة الوحيدة الممثلة لدولة المغرب الكبير في المحافل الدولية و الرسمية

-ينتخب رئيس دولة المغرب الكبير بشكل مباشر من الناخبين المغاربيين

-يعلن رئيس دولة المغرب الكبير عن إسم نائبه قبل الدخول في العملية الإنتخابية، و له أن يعزله في أي وقت يشاء

-تتمثل مهمة نائب الرئيس في التنسيق بين مجلس الأقاليم و الحكومة الفدرالية بخصوص القوانين و التعيينات السامية

-ينتخب رئيس دولة المغرب الكبير لدورة رئاسية واحدة تمتد على 7 سنوات و لا يمكنه الترشح لمنصب الرئاسة مرة أخرى

-يشكل رئيس دولة المغرب الكبير حكومته و لا يحتاج تزكية مجلس الأقاليم إلا في منصبي وزير الدفاع و وزير الخارجية، و له أن يعين و يقيل من يشاء من الوزراء دون الرجوع لأي جهة

-في حال عجز رئيس دولة المغرب الكبير عن أداء مهامه بصفة مؤقتة أو دائمة يقوم بخلافته في منصب الرئيس كل من نائبه ثم رئيس مجلس الأقاليم ثم رئيس مجلس النواب الفدرالي ثم رئيس المجلس الأعلى للقضاء

2-**الحكومة الفدرالية:**

-تعين الحكومة الفدرالية من قبل رئيس دولة المغرب الكبير

-تتكون الحكومة الفدرالية أساساً من حقائب الدفاع،الخارجية، الأمن الفدرالي، الصحة، التجارة الخارجية، المشاريع الكبرى، البحث العلمي و التعليم

-يمكن لرئيس الدولة إقتراح حقائب وزارية جديدة لكن بعد الموافقة من مجلس الأقاليم

-تشرف الحكومة الفدرالية على كل التشكلات العسكرية في كل الأقاليم بمختلف احجامها و تخصصاتها

-تشرف الحكومة الفدرالية على جهاز المخابرات العامة و تحتكر هي وحدها الإشراف على كل أجهزة المخابرات في دولة المغرب الكبير

-تشرف الحكومة الفدرالية فقط على الشرطة الفدرالية و للأقاليم الأحقية في تشكيل أجهزة شرطة إقليمية أو محلية،

-لا يحق لحكومات الأقاليم تعين وزراء للخارجية أو الدفاع

-تشرف الحكومة الفدرالية على إعداد الميزانية الفدرالية

3-**عزل الرئيس:**

يعتبر رئيس دولة المغرب الكبير مستقيلاً إذا تم المصادقة بالإجماع على تنحيته من قبل مجلس الأقاليم في حال ثبوت عدم أهليته على إدارة شؤون البلاد أو ثبوت شبهات فساد أو تجاوز للدستور و بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء و المجلس الدستوري.

السلطة القضائية

-في دولة المغرب الكبير لا يوجد وزارة للعدل

-السلطة القضائية سلطة واحدة مستقلة عن كل الأقاليم و حكوماتها و مستقلة بشكل تام عن الحكومة الفدرالية و مجلس النواب الفدرالي و مجلس الأقاليم

-يتكون جهاز القضاء من قضاة محليين يقع انتخابهم بشكل مباشر من الناخبين المغاربيين، و قضاة جهويين يتم انتخابهم من بين القضاة المحليين ، و مجلس أعلى للقضاء يتم إنتخاب اعضائه من القضاة الجهويين و المجلس الدستوري يتم انتخاب اعضائه من القضاة الجهويين

-يرأس السلطة القضائية المدعي العام و يقع تزكيته في مرحلة أولى من المجلس الأعلى للقضاء و في مرحلة ثانية من المجلس الدستوري

-يتكفلالمجلس الدستوري بالسهر على إحترام أحكام دساتير الأقاليم و الدستور الفدرالي

-يتكفلالمجلس الأعلى للقضاء بالقضاء العدلي و الإداري

-يشرف المدعي العام على الحركة القضائية و جهاز مراقبة حيادية القضاة

• إختيار العواصم لدولة المغرب الكبير الإفتراضية

إختيار العواصم لدولة المغرب الكبير الإفتراضية:

في هذه المقترحات تم مراعاة الجانب الرمزي والوجداني، والجانب الواقعي من خلال:

-1وجود عاصمة في كل حدود، من أجل إيصال فكرة فسخ الحدود بين البلدان المغاربية.
-2العاصمة الفدرالية السياسية تقع على الحدود بين أكبر بلدين وهما الجزائر والمغرب، وتقع فوق المعبر سيء الذكر ورمز التفرقة : معبر "زوج بغال."
-3الإمتداد الكبير جدا لدولة المغرب الكبير (عرض 6 آلاف كيلومتر) يوجب تعدد و تفريق العواصم الإقتصادية وتقسيمها بين الشرق والغرب والوسط.
-4أهمية العلاقة مع إفريقيا وأهمية الجنوب والصحراء في مستقبل المغرب الكبير.
-5العلاقات الإقتصادية مع العالم العربي وآسيا وشرق إفريقيا.
-6العلاقات الإقتصادية مع دول أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وغرب إفريقيا.
-7العلاقات الإقتصادية مع أوروبا.
-8أهمية التكنولوجيا في مستقبل الدولة واقتصادها.
-9وجود أغلب العواصم في مدن هامة ومأهولة وفيها بنية تحتية، حتى لا تكون مصدرا لبعثرة مليارات الدولارات من أجل بناء مدن ليس فيها سكان.
بناء على ذلك، يتمثل الإقتراح في:
-1عواصم الأقاليم [وهي العواصم الحالية](باللون الأخضر على الخريطة):
طرابلس : عاصمة إقليم ليبيا
تونس : عاصمة إقليم تونس
الجزائر : عاصمة إقليم الجزائر
الرباط : عاصمة إقليم المملكة المغربية
نواكشوط: عاصمة إقليم موريتانيا.

-2العواصم الفدرالية(باللون الأحمر)
وجدة - مغنية : العاصمة الفدرالية السياسية.
بنغازي : عاصمة الصناعة في الشرق
زوارة - بن قردان : العاصمة المالية للشرق
الكاف - سوق أهراس : عاصمة التكنولوجيا
بجاية : عاصمة الصناعة وسط
الدار البيضاء : العاصمة المالية للغرب
نواذيبو - كركورات : عاصمة الصناعة للغرب
سبها : عاصمة التجارة جنوب - شرق
ادرار : عاصمة التجارة جنوب - غرب

• تمويل الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني والنقابات و وسائل الإعلام:

موضوعا مهما، يتعلق بكل الأنظمة الحرة التي فيها تداول على السلطة وإنتخاب حر.
نحن نتحدث هنا عن تمويل الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني والنقابات ونتحدث كذلك عن وسائل الإعلام.
هذه هي الركائز الأساسية لدولة حرة يختار فيها الشعب من يدير شؤونه.
ولكن في دولة فتية، في طور النمو، سيكون هناك محاولات كثيرة للتأثير على سير الإنتخابات وتوجيهها من قبل القوى الخارجية أو حتى الداخلية، من خلال التمويل الأجنبي أو تبييض الأموال الفاسدة، أو الحملات الكبرى للخداع الإعلامي.
في المقابل، وللمحافظة على الحرية وحق الإختيار، لا يجب أن يتم، ببساطة، إغلاق المجال العام أو غلق الأحزاب أو وسائل الإعلام.
الحل، حسب رأيي هو:
-1بالنسبة للأحزاب:
*لا يقبل التمويل الأجنبي بتاتا، وكل حزب تثبت عليه مخالفة هذا المبدأ يتم غلقه وإيقاف المسؤولين عنه عن العمل السياسي طيلة حياتهم.
*تقوم الخزينة العامة للدولة (فدرالية أو إقليم)، بتمويل نصف الحملات الإنتخابية للأحزاب - مع وضع سقف معقول للمصاريف - بشرط أن يحصل الحزب على 3%من أصوات الناخبين على الأقل.
-2بالنسبة للجمعيات :
*يتم قبول التمويل الأجنبي، بشرط أن يكون معلنا وشفافا وتحت رقابة محكمة مختصة للمحاسبات.
-3بالنسبة لوسائل الإعلام:

*لا يسمح بإمتلاك الأجانب لأكثر من النصف في أي وسيلة إعلامية.
-4بالنسبة للجميع : جمعيات ونقابات وأحزاب ووسائل إعلام:
*يتم إنشاء بنك خاص بهذه المنظمات والمؤسسات، تمر به حصريا، كل المداخيل والمصاريف، حتى لو كانت دينارا واحدا. ويتم غلق المنظمة أو المؤسسة التي ترتكب أي خطأ في هذا الموضوع.
*يكون لهذا البنك موقع واب عمومي ويصدر مجلة شهرية، ينشر من خلالهما كل مداخيل ومصاريف المنظمات والمؤسسات المعنية، بالتفصيل.
-الأحزاب والجمعيات والنقابات ووسائل الإعلام دورها حيوي وإستراتيجي في تسيير البلاد، لذلك، لا ينطبق عليها مبدأ السر البنكي..
-كل تمويلاتها، من الدينار إلى المليار، يجب أن تكون مفتوحة للعموم، معلومة المصدر، يمكن لأي كان الإطلاع عليها. إضافة إلى خضوعها إلى محكمة محاسبات مختصة وخاصة بهذه المؤسسات.
بهذه الطريقة، يمكن أن نضمن تقليل التأثيرات الشريرة إلى أدناه، مع الحفاظ في نفس الوقت على مبدأ التداول على إدارة البلاد، وعلى الإختيار الحر، ومنع الطغيان.

4- البحث العلمي:

البحث العلمي هو قطاع إستراتيجي لم يعد يتعلق فقط بتحسين الإقتصاد أو التعليم، بل اصبح قطاعا مرتبطا بوجود الدولة ذاتها، ومع تنافس الكبار في العالم على تحقيق ثورات كبرى تغير طريقة عيش المجتمعات وتؤثر بشكل مباشر على مستقبلها وأمنها، فإن هذا القطاع يجب أن يكون موحدا فدراليا، يتم تمويله بشكل مكثف ويشرف عليه مختصون وعلماء مغاربيون، يكون هدفه إلحاق بالثورة العلمية العالمية والمساهمة فيها، وحفظ أمننا القومي والتركيز على المجالات التي تهم مستقبلنا وأمننا وأمن ابنائنا وهي : 1- المياه ، 2 -الطاقة الشمسية ، -3التكنولوجيا ، 4- المحرك الكهربائي

• أسباب تخلف البحث العلمي في البلدان المغاربية وآفاق تطوره مع الإندماج المغاربي:

نعلم جميعا أن البحث العلمي متخلف جدا في بلدان المغرب الكبير، وذلك رغم:
-وجود مئات الجامعات المغاربية.
-آلاف الباحثين والدكاترة وملايين الطلبة.
ويعود ذلك لعدة أسباب، يمكن أن نذكر أهمها فقط، مع إتساع القائمة لأسباب أخرى مختلفة:
-1عدم إهتمام من جانب السلطات بالبحث العلمي، وحشره دائما مع وزارة التعليم العالي، أو التربية، وعدم وجود إرادة حقيقية لتطويره.
-2تمويل ضعيف جدا، ومختبرات علمية لا تتوفر فيها الوسائل الحديثة اللازمة للبحث العلمي.
-3رواتب ضعيفة للباحثين والدكاترة، وعدم وجود مكافآت للنشر في المجلات العالمية، وإن وجدت فهي ضعيفة.. مما جعل المتميزين منهم يقصدون أوروبا وأمريكا والخليج. ومن بقي لا يكون متحمسا للعمل البحثي إلا نادرا.
-4عدم وجود إستراتيجية للبحث العلمي من أجل التركيز على المواضيع التي تنفع البلاد وتحل مشاكلها.
-5غياب تام للرابط بين البحث العلمي، بالشركات والمؤسسات الإقتصادية.
البحث العلمي، ليس فقط مقياس تقدم الدول، بل أصبح مفتاح وجودها.. فالدول المتخلفة في البحث العلمي، لن تكون في المستقبل إلا دولا فاشلة إقتصاديا، مكشوفة أمنيا، وضعيفة سياسيا.
لكي لا يتجاوزنا قطار الحياة، بين العمالقة، على هذه الأرض، لا بد من توحيد الجهود المغاربية في مجال البحث العلمي من خلال:
-1إعداد وتنفيذ إستراتيجية مغاربية موحدة في مجال البحث العلمي، تركز على المناشط الحيوية التي تهم المغرب الكبير مباشرة، وكذلك المناشط الحساسة التي تهم الأمن والإستقلال المغاربي. أعتقد أن هذه المناشط التي يجب توجيه أغلب الاستثمارات إليها هي : أ- تحلية مياه البحر، ب- إستغلال وتخزين الطاقة الشمسية، ج- تكنولوجيا نقل وتخزين البيانات وتحليل المعلومات، د -تكنولجيا انترنت الأشياء.
-2توحيد التمويل المغاربي للبحث العلمي، من أجل أن يكون التمويل وازنا وقادرا على إحداث إختراقات حقيقية في المجالات المستهدفة. ويجب أن يبدأ هذا التمويل من 3 مليار دولار سنويا، ليصل إلى 15 مليار دولار سنويا خلال 7 سنوات، وهذا التمويل قادر على إحداث الفارق.

-3توفير رواتب سخية جدا للباحثين في المجالات المستهدفة، وإعطائهم امتيازات كبيرة، وخاصة أولئك الذين ينشرون ابحاثهم في مجلات علمية مرموقة، أو يتم تنفيذ نتائج ابحاثهم في السوق الإقتصادية.
-4ربط الجامعات المغاربية وفتحها أمام جميع الباحثين المغاربيين، للعمل والتنقل بحرية، وتوحيد المراجع، وتشبيك المختبرات البحثية، للعمل على نفس المشاريع بتنسيق كامل.

• حتمية البحث العلمي للشعب المغاربي:

البحث العلمي لم يعد مجرد رفاهية ودليل على رفاهية الدولة وقوتها.
البحث العلمي إليوم هو مسألة حياة أو موت بالنسبة للدول.
إن لم تشارك هذه الدول في الثورة "التكنولوجية - الصناعية - البيئية "الحالية، فإنها ستندثر أو سيتم احتلالها خلال جيل واحد أو جيلين على أقصى تقدير.
إن الثورة الحالية التي تشمل نقل المعلومات وتخزينها وتحليلها، وتشمل عالم ما بعد النفط.. ستؤدي إلى تغير كبير في العالم يشابه أو يفوق التغيير الذي حصل بعد الثورة الصناعية الأولى، والذي فشلت بلداننا في اللحاق به ، فكانت النتيجة احتلالها وهزيمتها وإذلالها.

- إن الدول المغاربية حاليا، هي دول على هامش الثورة التكنولوجية.
- في الحقيقة، فإن الدول المغاربية بوضعها الحالي غير قادرة على المشاركة واللحاق بهذه الثورة، لأنها دول ضعيفة ماديا وتكنولوجيا، وصغيرة إقتصاديا وبشريا، ولا يمكنها أبدا منافسة العمالقة.

إن المشاركة في الثورة الحالية تتطلب:
*سوقا مغاربيا مفتوحة على ال 100 مليون مواطن مغاربي. وتعاونا تاما بين الجامعات المغاربية ومراكز البحث والقطاع الخاص والقطاع العام.
*استثمارات سنوية دائمة ومتواصلة لمدة 15 سنة على الأقل بمقدار 15 - 20 مليار دولار سنويا في المجالات الحيوية التالية:
-1نقل البيانات الكبرى وتخزينها وتحليلها والذكاء الصناعي.
-2البطارية و المحرك الكهربائي ووسائل النقل الخالية من النفط والغاز.
-3الطاقة الشمسية وتخزينها ونقلها.
-4تحلية مياه البحر وإستغلالها في القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي.
هذه المجالات الأربع هي مسألة حياة أو موت بالنسبة للمغرب الكبير. والإستثمار في البحث والتطور فيها من خلال مؤسسة مغاربية مشتركة يشارك فيها القطاع العام والجامعات والقطاع الخاص هو أولوية وجودية لكل المغاربيين.

• التخلف التكنولوجي المغاربي : الإندماج المغاربي كحل واحد لتجاوز هذا التخلف:

تيك توك .. برنامج التواصل الذي أحدث أزمة بين أمريكا والصين.
البرنامج الصيني إستطاع إستقطاب أغلب المراهقين والشباب الأمريكيين (في المجموع، 100 مليون أمريكي يستعملون "تيك توك")
الولايات المتحدة تتهم الصين بنقل بيانات الأمريكيين إلى قواعد بيانات صينية، أين يتم تحليلها هناك ومراقبة الشباب الأمريكي من خلالها.
ولكن ماذا تفعل الولايات المتحدة ببيانات مليارات المواطنين الأوروبيين والأفارقة والآسيوين على البرامج الأمريكية(فايسبوك، واتساب، أنستاغرام، جيميل...)؟
نلاحظ أن هناك معركتين في هذا النزاع:
-معركة السيطرة على عالم الديجيتال والإنترنت، والتفوق التكنولوجي والذكاء الصناعي.
-معركة السيطرة على بيانات الأشخاص في العالم ومراقبتهم من خلال البرامج التكنولوجية.

بلدان المغرب الكبير، التي تمثل سوقا ب 70 مليون مستخدم للإنترنت:
-ليس لديها برامج محلية، وليست موجودة في المنافسة العالمية على البرامج التكنولوجية .
-لا تتحكم في بيانات مواطنيها التي تسيطر عليها الشركات الأمريكية والصينية ولا نعرف حتى أين يتم تخزينها.
-وهي لا تحاول حتى الدخول للمنافسة في هذا المجال، لأنها:
-1لا تمتلك الإرادة والرؤية التي تربط وجود أي دولة في المستقبل بمدى سيطرتها على الفضاء التكنولوجي. وإلا فإنها ستكون ضعيفة إقتصاديا، ومكشوفة أمنية.
-2عدم قدرة أي بلد مغاربي، لوحده، على الإستثمار في المجال التكنولوجي، لأنه يتطلب استثمارات واسعة ومتواصلة ودائمة تقدر بمليارات الدولارات سنويا، وهذا لا يمكن لأي بلد مغاربي لوحده، توفيره.

في الحقيقة، إن تخلفنا الصناعي الذي نعيشه بسبب تفويتنا الثورة الصناعية وعدم قدرتنا على التمكن من صناعة المحركات منذ بدايتها إلى الآن. هذا التخلف الصناعي الذي أدى إلى تخلف مجتمعي وفقر إقتصادي ..
هذا التخلف الصناعي سيتعمق كثيرا بتخلف تكنولوجي سيؤدي إلى فقداننا السيطرة تماما على بياناتنا ومعلوماتنا، وتخلفنا في إدارة مواردنا البشرية، وكذلك تخلف أكبر في التمكن من وسائل الإنتاج المستقبلية.

إن الحل الوحيد لهذا الاشكال هو توحيد الجهود المغاربية، من خلال إنشاء هيئة مغاربية للتكنولوجيا تكون مهمتها:
-1تمويل البحث العلمي في المجال التكنولوجي بالتعاون مع مختلف كليات الهندسة المغاربية.
-2إحداث سوق مغاريبية تكنولوجية واحدة. وإلغاء كل العراقيل أمام المنتجات التكنولوجية المغاربية داخل هذه السوق.
-3ضمان تمويل المشاريع الناشئة المغاربية في القطاعات التكنولوجية، وضمان وصولها إلى كل السوق المغاربية التكنولوجية. من أجل أن يصبح لنا مؤسسات مغاربية كبرى تدير البرامج الأساسية لقطاع التكنولوجيا المغاربي.

• الجيل الخامس للإتصالات والتحكم في البيانات الكبرى والذكاء الصناعي بيد الاجانب، ولا حل للحاق بالركب، إلا بالإندماج المغاربي:

"هواوي" و "زاد تي أي" يمثلان الجيش العظيم للصين، لغزو العالم تكنولوجيا، من خلال الجيل الخامس للإتصالات.
سيمكن الجيل الخامس من إتصال جميع الأجهزة التي يستعملها الإنسان (هاتف، ثلاجة، سيارة، كاميرا مراقبة، إشارة ضوئية، ساعة، كمبيوتر، فانوس إنارة، حنفية الماء، شبابيك المنزل، الآلات الطبية..) سيتصل كل هؤلاء، بعضهم ببعض من خلال أجهزة فائقة السرعة توفرها شركات الجيل الخامس.
تمكن هذه التقنية من تسريع التواصل والإتصال والتحكم في الأجهزة للمواطنين والشركات والحكومات.
ستكون هذه التقنية متوفرة للجميع في أوروبا سنة 2025 وفي جميع أنحاء العالم تقريبا سنة 2030.
لكن الشركات التي ستوفر هذه التقنية، ستكون قادرة كذلك على رؤية البيانات الضخمة التي تمر من خلالها، والتجسس على المواطنين والحكومات والدول التي ستستعمل هذه التقنية.
لذلك هناك خوف كبير في أمريكا والغرب عموما من الشركات الصينية المتقدمة جدا في هذه التكنولوجيا.
وفي نفس الوقت، لا يمكن لهم أن يتخلوا عين تقنيات الجيل الخامس، لأنها ستسهم في خلق ثروة إقتصادية تقدر بأكثر من 12 ترليون دولار!
لكن كيف استطاعت الصين أن تتحكم في هذه التكنولوجيا المتقدمة، رغم أنها كانت بعيدة جدا عن مستوى التقدم الغربي منذ 15 عام، عندما بدأت شبكات الجيل الثالث بالعمل.
استثمرت الصين 150 ميلار دولار خلال 15 عام (15 مليار دولار سنويا) في البحث والتطوير في مجال الشبكات. ومن خلال إرادة سياسية قوية، وتعاون كبير بين الدولة والشركات الخاصة والجامعات .استطاعت إن تلحق بالركب التكنولوجي في الجيل الرابع للشبكات، وإستطاعت السيطرة على الجيل الخامس،
الرد الغربي جاء منذ بضعة أشهر بإنشاء "تحالف السياسات التكنولوجيا المفتوحة" الذي تساهم فيه أكبر الشركات الأمريكية والأوروبية والكورية من أجل إنشاء تكنولوجيا مفتوحة لشبكات الجيل الخامس، من هذه الشركات جوجل وآبل و انتل وسامسونغ وكوالكوم ومايكروسوفت... وغيرها من الشركات العملاقة.
هذا التحالف وضع أموالا ضخمة من أجل إنشاء تكنولوجيا للجيل الخامس مفتوحة المصدر لا تعتمد على التكنولوجيا الصينية.
كل هذه الأموال وزعت لكي لا يتمكن أي طرف من السيطرة أو التجسس على بيانات الطرف الثاني من خلال تكنولوجيته الخاصة.
نلاحظ هنا، أنه في عالمنا إليوم، السيطرة على البيانات تمنح تفوقا كبيرا جدا لمن يمتلكها. وأن التحكم في تكنولوجيا نقل البيانات هو أمر حاسم في استقلالية الدول وأمنها.

كما نلاحظ أنه لا يمكن الإنعزال عن هذه التكنولوجيا لأن بلادنا حينذاك ستصبح متخلفة، وسنخسر مئات المليارات من الثروة المتأتية من هذه التكنولوجيا سنويا.
إذا ليس هناك حل إلا مجاراة التقدم العلمي والتمكن من هذه التكنولوجيا حتى لا نخسر أمننا وإستقلالنا، وحتى لا نجد أنفسنا بعد سنوات بلادا متخلفة.
ولكن التحكم في هذه التكنولوجيا لا يمكن أبدا أن يحصل دون إستثمار مئات المليارات من الدولارات في البحث والتطوير، ودون سوق كبيرة لتنفيذ ذلك على ارض الواقع.
والدول المغاربية، بوضعها الحالي، لا يمكن إلا أن تكون ضعيفة تكنولوجيا ومكشوفة أمنيا، أو متخلفة إقتصاديا في هذا المجال.
العالم التكنولوجي في المستقبل القريب هو عالم العمالقة.. والدول الصغيرة التي لا يمكن أن تستثمر مليارات الدولارات في التكنولوجيا سنويا، لن تكون إلا دولا تابعة.
الحل الوحيد الذي امامنا هو توحيد جهودنا، وإندماج مغاربي يسمح بتوجيه إستثمارات ضخمة في المجال التكنولوجي ويوفر سوقا كبيرة لتنفيذ هذه الاستثمارات.
إذا تم الإندماج الإقتصادي المغاربي، وتطور الناتج الخام المغاربي ليتضاعف خلال 7 سنوات (كما هو متوقع بعد الإندماج)، فإنه سيصبح بالإمكان وضع مليارات الدولارات كل عام في مجال البحث التكنولوجي، واللحاق بركب السيطرة ونقل البيانات الضخمة وتخزينها خلال فترة 7-15 عاما.
كل تأخر في هذا المجال، هو مزيد من التخلف لدولنا، ومزيد من الإنكشاف الأمني والإستعمار الإقتصادي.

- **المحرك الكهربائي، كلمة السر في الثورة الصناعية الحالية، وحتمية مشاركة المغرب الكبير:**

المحرك هو كلمة السر
إن كانت صناعة السيارات هي رمز الصناعة ودليل التمكن والقدرة على التصنيع لأي بلاد. فإن صناعة المحرك هي أساس صناعة السيارات.
تقوم العديد من المصانع في بلدان المغرب الكبير بصناعة الأجزاء الميكانيكية أو الأجزاء الكهربائية للسيارات. كما إن هناك مصانع كثيرة لتركيب السيارات.
لكن حلم السيارة المغاربية لن يتحقق إلا بالتمكن من تكنولوجيا صناعة المحركات ذات الكفاءة.
كانت تكنولوجيا المحركات البخارية هي الثورة الصناعية الأولى قد تجاوزتنا.. وكذلك محركات الإحتراق المستعملة حاليا في اغب السيارات في العالم كانت هي الثورة الثانية، وقد أضعناها كذلك.
ولكن المستقبل لا يجب أن يتجاوزنا. الثورة الصناعية الحالية يجب أن نشارك فيها.
والمستقبل هو المحركات الكهربائية التي ستعوض المحركات الميكانيكية في أغلب السيارات في العالم خلال 20 إلى 30 عاما.
التمكن من تكنولوجيا المحركات الكهربائية للسيارات لن تكون مهمة صعبة جدا، نحتاج الإرادة السياسية، والتمويل، والإنفتاح على كامل السوق المغاربي ذو ال100 مليون مواطن، الذي سيسمح بالتسويق المحلي لما يتم إنتاجه.
إذا توفر هذا، فإن كفاءات البحث العلمي وكفاءات الصناعة قادرة على مجاراة نسق التطوير والتصنيع الذي سيحدثه المحرك الكهربائي في السنوات القادمة.
ويمكن ربط البحث والتطوير في مجال المحرك الكهربائي، بالبحث والتطوير في مجال الطاقة الشمسية.
بلادنا لا تكاد تغيب عنها الشمس، وثورة في هذا المجال يمكن أن نكون نحن من ينجزها

5- العلاقات الخارجية والعمق الإستراتيجي

يرتبط العمق الإستراتيجي المغاربي بالجغرافيا والتاريخ لذلك فإن المغرب الكبير يجب أن يعمل على تصفير المشاكل السياسية مع عمقه الإستراتيجي وفتح المجالات الإقتصادية والتعاون الثقافي مع 1- إفريقيا جنوب الصحراء ، 2 -العالم العربي ، 3- أوروبا الغربية ، 4- تركيا والبلقان . ثم تأتي بقيت دول العالم:

نطرح الرؤية العامة للعمق الإستراتيجي المغاربي:
- 1إفريقيا جنوب الصحراء: الدول التي تشاركنا أكبر صحراء في العالم وتشاركنا الدين الإسلامي، وتشاركنا الطوارق وعدد من الشعوب المشتركة بيننا وبينهم، هم عمقنا الإستراتيجي الأول، وعلاقاتنا معهم يجب أن تكون مبنية على الإحترام والندية وفتح المجال للتجارة والإستثمار بيننا وبينهم.
*هذه الدول سيتضاعف عدد سكانها 3 مرات في الثلاثين سنة القادمة(من 70 إلى أكثر من 200 مليون مواطن)، وسيكون أكثر من نصف سكانها من الشباب، إذا استطعنا إستقطاب نخبة هؤلاء وأكثرهم ذكاء وكفاءة للدراسة في جامعاتنا وبناء علاقات مع جامعاتهم، فإن الإستفادة ستكون مشتركة، وعلاقتهم الثقافية ستكون الاولوية فيها للمغرب الكبير، عوض فرنسا.
*كذلك ندعم حصولهم على استقلالهم الإقتصادي، وهو ما سيكون في صالحنا، لأن لنا حدودا معهم تتجاوز 4 آلاف كيلومتر.
*هذا إضافة إلى إنشاء مشروعات مشتركة من أجل حصار الصحراء الكبرى وغزوها بالفلاحة والتشجير،بالإعتماد على ثنائية تحلية المياه والطاقة الشمسية التي ستكون محور التمويل والبحث والإستثمار المغاربي.
- 2مصر والسودان وباقي دول المشرق العربي : الدول التي تشاركنا الدين الإسلامي واللغة العربية، علاقاتنا معهم ثقافية. يجب أن نركز علاقة إقتصادية مبنية على الندية والإحترام، لنفتح لنا سوقا تتجاوز 300 مليون مواطن،يتحدثون نفس لغتنا ويمكننا بسهولة تسويق منتجاتنا عندهم، وربط علاقات استثمارية وإقتصادية ضخمة تسمح بنمو كبير في الناتج الصناعي والتكنولوجي المغاربي يتم توجيهه إلى سوق متقبل، مجتمعيا، لمنتجاتنا ويمكن أن يفضلها على المنتجات الأجنبية الأخرى - كما يفعل مع المنتجات التركية في الوقت الحاضر.
- 3دول أوروبا الغربية : جارنا الشمالي المنفتح على سوق من 500 مليون مواطن، ولكن هذه السوق منتجة لكل شيء تقريبا والمنافسة فيها صعبة جدا - عكس السوق الإفريقية والعربية -، إضافة إلى الميول الإستعمارية لهذه الدول تجاه بلادنا، وخاصة فرنسا. لذلك، فإن العلاقات معها يجب أن تكون حذرة، وتنبني على الندية والإحترام. وفتح اسواقنا لشركاتهم ومنتجاتهم، يجب أن يكون مشترطا، باستثمارهم في بلادنا،وتشغيل مهندسينا وكفاءتنا، لإكتساب الخبرة ونقل المعرفة. مع الحذر من محاولات الهيمنة الثقافية التي تحاول فرنسا خاصة القيام بها.

يجب التركيز، في العلاقات التي يبنيها المغرب الكبير، مع عمقه الإستراتيجي(جنوبا، وشرقا، وشمالا)، على:
-1تصفير المشاكل، وعدم فتح جبهات مواجهة مع أي طرف خارجي، خاصة في مرحلة البناء المغاربي.
-2العمل على فتح الأسواق والإستثمارات والتعاون الإقتصادي والتجاري والمالي مع الجنوب والشرق، من أجل تعديل كفة الميزان الإقتصادي المائل بشكل كبير حاليا ناحية الشمال.
-3مصلحة المغرب الكبير، وإستقلاله، لا يجب التفاوض عليها أو التنازل عنها تحت أي ضرف كان. ويجب أن يكون هذين المبدأين(المصلحة والإستقلالية) في قلب كل علاقة مع عمقنا الإستراتيجي الثلاثي.

6- شبكة النقل المغاربية:

سكة الحديد المغاربية، وخط القطار المغاربي شرق-غرب، هو مفتاح الإندماج الإقتصادي المغاربي، وكذلك الوحدة الترابية والثقافية

سكة الحديد المغاربية، وخط القطار المغاربي شرق-غرب، هو مفتاح الإندماج الإقتصادي المغاربي، وكذلك الوحدة الترابية والثقافية.
-كان خط القطار العابر لأمريكا من الشرق إلى الغرب هو سر وحدة أمريكا، السياسية والثقافية.
-سنة 1865, بعد الحرب الأهلية الأمريكية، لم تكن الحكومة تملك الأموال للقيام بمثل هذا المشروع، لكن حكام أمريكا، فهموا أن هذا المشروع هو مستقبل الولايات المتحدة، وهو الذي سيوحدها، وهو الذي سيمنع حربا جديدة من الإندلاع يمكن أن تقضي على الحلم الأمريكي نهائيا.
لذلك شجعت الخواص على الاستثمار في إنشاء السكة الحديدية التي تربط شرق أمريكا بغربها، ومنحتهم مساهمات وأسهما في شركة السكة الحديدية ومرابيح بقدر إستثمارهم، ويقال إن كل الأمريكيين تقريبا شاركوا في المشروع الواعد الذي كان سيدر أرباحا كبرى على المستثمرين، وقد حصل ذلك.
-استفادت أمريكا وإستفاد الشعب واستفادت الحكومة.. وقادت سكة القطار نهضة الولايات المتحدة.
-نحن يجب أن تكون لنا سكتنا الحديدية لنقل السلع والبضائع والأشخاص، تمتد من شرق المغرب الكبير إلى غربه، وتمر بأغلب المدن المغاربية، فتقوي رابطتها الجغرافية والسياسية والإقتصادية والثقافية..
-هذا المشروع سيغير وجه المغرب الكبير تماما وسيقود النهضة المغاربية.

-يمكن إنجاز هذا المشروع بالتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال إنشاء شركة السكك الحديد المغاربية، مؤسسة تشاركية، تساهم فيها كل حكومة من الحكومات المغاربية الخمس ب 9% ويساهم الخواص والمواطنون المغاربيون في 55%من الشركة، وتكون ادارتها كفأة وشفافة.
-تقوم هذه الشركة بمد سكة الحديد إعتمادا على شراء الحديد الموريتاني وتحويله.
-كما تقوم بفتح مصانع مشتركة مع الشركات الإسبانية والفرنسية والكورية واليابانية المختصة في صناعة القطارات، تقوم بمشاركتهم جميعا، وفتح مصنع في كل بلد مغاربي، يقوم بتركيب القطارات وإنتاج قطع الغيار الخاصة بها.
-سنتمكن من ربط كل المدن المغاربية الكبرى خلال 10 إلى 15 عام، وستزدهر التجارة، والإقتصاد، وحركة السكان.

7- كيف سيتحقق هذا الإندماج المغاربي

نحن لسنا بصدد تقديم خارطة طريق، ولا خطة عمل، للوصول للإندماج المغاربي، لأن هذا الأمر يخضع لكثير من المتغيرات الاجتماعية والسياسية والإقتصادية للبلدان المغاربية، حاضرا ومستقبلا. بما يوجب المرونة في التفكير و العمل لأجل تحقيق الهدف الذي يتضمنه الميثاق.
لكن هذه توجيهات عامة، للمرحلة الانتقالية في إتجاه تحقيق الإندماج، تتوافق مع رؤية وروح الميثاق المغاربي، الذي يعد تحقيقه الهدف الأسمى والنهائي للشعب المغاربي من "امساعد" إلى "نهر السنغال."
نحن هنا لسنا بصدد تقديم خارطة طريق، ولا خطة عمل، للوصول للإندماج المغاربي، لأن هذا الأمر يخضع لكثير من المتغيرات الاجتماعية والسياسية والإقتصادية للبلدان المغاربية، حاضرا ومستقبلا. بما يوجب المرونة في التفكير و العمل لأجل تحقيق الهدف الذي يتضمنه الميثاق.
لكن هذه توجيهات عامة، للمرحلة الانتقالية في إتجاه تحقيق الإندماج، تتوافق مع رؤية وروح الميثاق المغاربي(في طور الصياغة حاليا، ويمكنكم المساهمة فيه)، الذي يعد تحقيقه الهدف الأسمى والنهائي للشعب المغاربي من "امساعد" إلى "نهر السنغال."
أولا : مبادئ وأسس المرحلة الإنتقالية، أو الطريق نحو تحقيق الميثاق المغاربي:
-1أن يكون طريق الوصول إلى الإندماج المغاربي نابعا من الإرادة الحرة للشعب المغاربي ومعبرا عنها.
-2رفض كل أشكال الإرهاب والقتل والإنقلابات والإنفصال والتمرد، وغيرها من الأشكال العنيفة، مهما كانت دوافعها المعلنة، و التي لا تؤدي في النهاية إلا إلى الإستبداد والدكتاتورية والظلم، كما رأينا في عديد الامثلة في تاريخنا الحديث . فالغاية، عندنا، لا تبرر الوسيلة.
-3أن نسعى لتحقيق هدف الإندماج المغاربي من خلال العمل المدني والجمعياتي والنقابي والحزبي، وكل الأشكال المدنية المتاحة للتعبير عن رؤية ورغبة الشعب المغاربي في الوحدة والإندماج.
ثانيا :وفقا لهذه المبادئ والأسس، نعتقد أن الطريق إلى تحقيق الإندماج على أساس الميثاق المغاربي يكون من خلال العمل على المجالات التالية:
-1المجتمع المدني والمنظمات المهنية:
*تحشيد جمعياتي، وإستقطاب مختلف مكونات الشعب المغاربي، وتعريفه بمشروع الإندماج والميثاق المغاربي، ميدانيا ورقميا وإفتراضيا وبكل الوسائل الممكنة.
*دفع المنظمات الوطنية لتسهيل وتقريب الإندماج المغاربي، على سبيل المثال، من خلال عقد اتفاقات للإعتراف المتبادل بالشهائد العلمية والمهن التي لها إطار تنظيمي مثل الأطباء والمهندسين والمحامين،وغيرهم، بحيث يسهل عليهم العمل في البلدان المغاربية الخمسة. وكذا إعتراف النقابات ودفاعهم عن العمال المغاربيين مثل العمال المحليين، وكذا في المجال الرياضي من خلال الإعتراف باللاعبين المغاربين كلاعبين محليين في الدوريات المختلفة، وغيرها من الأمور التي تساهم في تقريب وترسيخ الفكرة الوحدوية المغاربية .
*تأسيس إتحادات طلابية مغاربية تضغط على الجامعات لتيسير وتسهيل التبادل الطلابي بين الجامعات المغاربية وتوفير فرص دراسة وبحث للطلبة المغاربيين أينما كانوا.
*وغير ذلك من الأفكار والتحركات في الإطار الجمعياتي والنقابي...
-2الإقتصاد:
*تبني المنهجية التي طرحها الإقتصادي المجري "بيلا بالاسا" والتي تبناها الإتحاد الأوروبي من خلال التدرج المتسارع في تحقيق الإندماج الإقتصادي عبر المرور بالمراحل التوحيدية الستة وهي :
منطقة التجارة التفضيلية تسمى أيضا منطقة التفضيليات الجمركية، ومنطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، والاتحاد النقدي، والاندماج الاقتصادي الشامل.

واللافت للانتباه في سيرورة هذا المسار أن الاقتصاديات المحلية كلما انخرطت في مرحلة محددة، زاد شرهها للانتقال والارتقاء نحو مرحلة أعلى, لأن الفوائد الإقتصادية دائما تكون أكبر.
ونحن نعتقد أن الوصول إلى الإتحاد النقدي الكامل والسوق المشتركة، الذي تطلب 40 سنة من أوروبا ، يمكن أن يحصل عندنا في نصف هذه المدة أو أقل، لأنه ليس لنا مخلفات حرب عالمية قتلت ملايين الأوروبيين، وليس لدينا لغات وأعراق ومجتمعات مختلفة، وليس هناك معارضة أو رفض مجتمعي للإتحاد مثلما هو الحال في أوروبا. بالعكس، عندنا هناك دفع مجتمعي بإتجاه الإتحاد.
-3السياسة:
*تبني الميثاق المغاربي من البلديات المغاربية والعمل على توأمة البلديات المغاربية بين بعضها البعض ،وخاصة تلك الحدودية منها.
*تبني الميثاق المغاربي من السياسيين الذين يترشحون للإنتخابات، ويعملون على تحقيقه عند نجاحهم فيها ، من خلال دعم القوانين التي تسهل على المغاربيين التنقل والدراسة والعمل والإقامة في البلدان المغاربية، والقوانين التي تسرع الإندماج الإقتصادي, وتسهل المرور من مرحلة إلى أخرى وفق برنامج "بيلا بالاسا. "
*العمل والتنسيق مع السياسيين الوحدويين المغاربيين في البلدان الخمسة، لتقريب فكرة الإندماج والفدرالية شيئا فشيئا، لينتهي الأمر بإعلانها
والأكيد أن السياسيين الذين سيخطون تلك الخطوات، سيحفرون أسمائهم بأحرف من ذهب في كتاب التاريخ وسيصبحون منارة الشعب المغاربي والاجيال القادمة
-4الثقافة
*تبني التوجه الوحدوي المغاربي في الأعمال الفنية والسينمائية والدرامية المغاربية، والتنسيق والعمل على انتاجات مشتركة مدعومة من وزارات الثقافة في البلدان المغاربية.
-5البحث العلمي:
*العمل على مشاريع بحثية مشتركة وتمويلها بشكل أكبر ومشترك بين مختلف الدول المغاربية، خاصة تلك المتعلقة بالمياه والطاقة الشمسية والتكنلوجيا الحديثة.
وغير ذلك من الأفكار، التي يمكنها أن تسير في طريق تحقيق الميثاق المغاربي على أرض الواقع.